بسم الله الرحمن الرحيم

المملكة العربية السعودية

وزارة التعليم العالي

جامعة ام القرى

مكتبة الملك عبدالله بن عبدالعزيز الجامعية

قسم المخطوطات

بداية المخطوطة

بسم الله الرحمن الرحيم وصلى

باب القدرة اعلم ان القدرة معنى يوجب مزية للجملة لاجل تلك المزية يصح منه ان يفعل ويسمى قدرة وقوة واستطاعة وطاقة وفيها مسايل **مسئلة** اختلف الناس في اثبات قادر غير الله تعالى فقال **جهم** بن صفوان **لا قادر** في الوجود والامكان **الا الله** تعالى لا غير ونحن **قلنا بل** الله تعالى قادر على احداث الافعال **والعباد** قادرون على افعالهم وهو مذهب الاشعرية والنجارية من المجبرة فانهم يقولون ان الله تعالى قادر والعباد قادرون لكن لا فاعل عندهم الا الله تعالى كما مر تحقيقه في كتاب العدل وقالت المطرفية لا قادر الا الله والادميون والملائكة واما سائر الحيوانات فلا قدرة لها بل مسخرة لا فعل لها ولا اختيار ونحن قلنا بل العباد قادرون فاعلون **اذ وجدنا في الشاهد حيين صح من احدهما الفعل** وهو الصحيح السليم **دون الاخر** وهو المريض المدنف **فلا بد من مزية** اختص بها الصحيح السليم على المريض المدنف والا لم يكن اولى بان يصح منه ما لم يصح من غيره مع استوائهما في كونهما حيين **ولا يقال انما كون احدهما فاعلا خلق فيه الفعل لا يستلزم انه سبق العلم بقادريته القديم تعالى** اي ليس للجهمية ان يقولوا ان المزية التي اختص بها من صدر منه الفعل هي كونه خلق فيه الفعل دون الاخر لان ذلك يوجب عليهم ان لا يصح علمهم بقادرية القديم تعالى اذ لا دليل على قادريته الا صدور الفعل من جهته على سبيل الاختيار فاذا لم يكن طريقا الى كوننا قادرين لم يكن طريقا الى كونه قادرا **قال مولانا عليه** واعلم انه لا يصح اثبات احدنا قادرا الا بعد ان نثبته محدثا وفاعلا لان ذلك هو الطريق الى القادرية ولا يمكن ان يعلق الفاعل بفاعله واحتياجه اليه على سبيل الجملة معلوم ضرورة وانما يرد الدلالة لتفصيل معنى ذلك التعلق والاحتياج هل يتعلق احداثا ام حلولا فقط ام كسبا كما يزعمون **والدليل** على ان احدنا محدث لفعله ما قد منا من وقوعه مطابقا لقصده ودواعيه وانتفائه بكراهته وصارفه على طريقة واحدة لا تختلف الحال وبهذا نعلم ما سوا المؤثرات من العلل والاسباب والشروط فيجب ان يكون لنا مع افعالنا ما لسائر الحيلات افعال غيرنا اذ لا يقف وجودها وعدمها على اختيارنا ما ذلك الا

لان لنا في افعالنا ما سوا الا في فعل غيرنا فثبت انه يحتاج الينا وانما احتاج الينا لحدوثه اذ لا يحتاج في عدمه ولا في بقائه كما مر تحقيقه في اول الكتاب **فاما ما يزعم الخصم** من انه انما يحتاج الينا في كونه كسبا فيحق لا يعقل معنى الكسب حتى يمكن جعله وجها للحاجة واذا ثبتت حاجته الينا فالمعلوم انه لا يحتاج الى مجرد ذاتنا لانها قد تزول الحاجة مع بقاء الذات عند الموت والعجز فلا بد من ان يكون احتياجه الى مزية لنا هي المؤثرة فيه وليس الا كونه قادرا لان الارادة والاعتقاد والتفكر لا تختص بفعل نفسه دون فعل غيره بل كما يصح ان يريد فعله ويعتقده يصح ان يريد فعل الغير ويعتقده ولا تختص بفعل نفسه الا كونه قادرا فثبت ان المؤثر هو الذات بواسطة هذه الصفة **نعم** وقد قدمنا ان بين من صح منه الفعل وبين من تعذر عليه مع اشتراكهما في كونهما حيين مفارقة وانها يجب تعليلها وانها انما تعلل بامر راجع الى الجملة لا الى الابعاض وان ذلك ليس الا كونه قادرا او كررنا هذه الاصول بما لا مزيد عليه فلا حاجة الى اعادة تهاهنا خلا انا نذكرها ما ذكره الشيخ الحسن بن محمد به لنعرضه على ما قدمنا فما وافقه عرفت انه الحق وما خالفه نظرت في اي الجملة اصح وتعمل على ما هدى اليه رحمه الله عليك وهو العقل قال بن محمويه فان قيل هلا ثبت حاجة فعلنا الينا ولا تعلل كما في كثير من الاحكام التي لا تعلل قلنا ان فقد التعليل اذا اخذ بالعلم بالحكم وعاد عليه بالنقض صار التعليل واجبا **قال مولانا عليه** وهذا مراد اصحابنا بقولهم ما اذا لم يعلل بطل وجب تعليله اي اذا لم يعلل بطل العلم بثبوته وعاد على ثبوته بالنقض قال وهذا من ذا الباب اذ الاشتباه حاجته الينا الاولى فيه تاثير فيكون بالاضافة الينا احق من الاضافة الى غيرنا فكيف لا يعلل والحال هذه **قال مولانا عليه** وهذا ان لم يبن على ما قدمناه في اول الكتاب لم يعد لا ذا للخصم ان يقول وما اعلمكم انا نحتاج افعالكم الحكم يوجب التعليل للحاجة الضرورة ام يعلل له الاول بصحيح والباب معدوم فلا بد حينئذ من التحقيق الذي قدمناه تحقيقه فالكلام مع من يعلله فانه لا يؤثر في العالم بالحكم بل الحكم معلوم وان لم نعلم علته **قال مولانا عليه** ولا بد من توفيه هذا الكلام بما قدمنا قال فثبت بهذا ان احدنا قادر وتحقيقه انه صح منا ما تعذر على المريض المدنف مع التساوي في الايجاد والا

ونحوها فلابد من امر لاجله نصح منا ما نعدر عليه وهو القدره قال
مولانا عليلم وفي هذا اشاره الى ما قدمناه في تحقيق هذه الطريقه
قال فان قيل انما نعدر من المريض لمانع قلنا المانع ضد الفعل ولو كان
فيه ضد لكان كما نعدر منه ان تحرك نفسه نعدر منا انصا لاجل ذلك
الضد وهو السكون لان المنع ان كان من الله تعالى فمراده بالوجود اولى وان
كان من العبد وجب ان نحسن المريض باعتماده لان القادر بالقدره لا يفعل
الفعل في غيره الا على هذا الوجه فان قيل ان الممنوع من الفعل قادر
عليه والفعل معدر منه فلا يكون المعدر امارة فاصله بين القادر وغيره
لتساوي حال القادر الممنوع وحال العاجز قلنا المانع شيء وجود الفعل
والقدره ثابته قلنا ان المانع انما منه الفعل والمريض قد زال عنه كونه قادرا
ولا نقدح فيما ذكرناه كون الفاعل قد يتعذر في ذوات كثيره دون الفعله لما كان
نسبه الفاعل الى الكل على سوى دون شبه الفعله ما فارقها من هذا الوجه
من وجه اشتركا فيه الوجه الذي قدمنا وكذلك لا يقدح الفرق بينهما من حيث
ان القادر له كونه قادرا على الاساضات كثيره دون العله لانه وان كان
هكذا فالذي يوثر في هذا الفعل هو صفه واحده والا اقضى كون الفعل
الواحد بعد واحد من قادر واحد فجري تاثيرها مجرى تاثير الفعله لصفه
واحده فما نوزعوه فان قلت وما الدليل على استحاله الحال العله
لاكثر من صفه واحده قلت قد قدمنا طرفا من ذلك لكنا نذكر الان
ما يليق بهذا الموضع وهو ان نقول لو تعددت العله وقيامها الى اكثر من معلول
واحد لتعدد ولاختص موجب معلولات لاسما في متماثله ومحله فيجب
القدر القادر به والعالمه والجاهليه والمريديه والكارهيه وعند ذلك
وذلك مستلوم صحته كون احدنا عالما جاهلا ساهيا واحد مريدا كارها كذلك
اذ لا احتضاص لمعلول بعادون اخر وما اداى الى المحال وجب القضا باحاله
فانكشف لنا ان العله الواحده تستحيل ان توجب اكثر من معلول احد بسه
واذا بطلت صحه الفعل في دليل القادر به فاعلم انها ما تدل على تقدم
ثبوت القادر به قبل وقوع الفعل لان ذلك الوقت هو وقت الصحه والابدال
على انه قادر حال وقوع الفعل واما نعلم استمرار هذا الدليل اجرى كما تستدل

على استمرار قادر به القديم بكونه قادرا في المستقبل لا لمجرد صحه الفعل منه
فلابد من علم من علم ثبوت القادر به وعلم اخر يا ستمرار هذا خلافا لمن زعم انهما
من ذاك اعلمنا ثبوت قادر به القديم وعلمنا انه لا يتعين صحته علمنا بالعلم
الاول استمرار قادر يته لا بعلم ثان عن العلم بثبوت قادر منه وهذا
منه بنا على اصله في العلم الجملي والتفصيلي وسياتي تحقيقه بسه قال
مولانا عليلم واعلم ان طريقنا الى ثبوت القادر به صفه راجعه
الى الجمله موجه عن القدره انما هو وقوع الفعل لانه هو الحاكم الصادر عن الجمله
فكشف عن مقتضى له راجع الى الجمله لان مجرد صحه الفعل لم تضطر اعن
الجمله اي مزيه ثابته للجمله لا للاتحاد فستلزم ذلك موا راجعا الى الجمله
ولسن كذلك فافهم هذه الدكته فقد اطولنا الكلام في تحقيقها في
مسئله قادر في اول الكتاب مسئله واتفقت البهمسه على ان الحيوان
قادر بقدره قالوا والقدره هي عرض حل فيه فوجب للجمله حالا وقد
قدمنا تحقيق الحلول وكيفيته وتقسيم الجمله والحال في باب الصفات وقالت
المطرفه لا قدره لمن عدا الملك والادميين من الحيوان وانما افعاله محلوقه
فيه وقال النظام في ابو علي الاسواري والاصم كل حيوان فهو قادر
لنفسه اي قادر بنفسه صفه واجبه له لوجوب الحي والجواهر قال مولانا عليلم
وهو مبني على اصلهم في ماهيه الحيوان وانه عندهم الجد لظاهر وانهم يعللون
الحي حتى غير الحشم والغرض قادر الله انه وانما فارق الباري تعالى كونه حادثا
والباري يعالم قديم والجمه لنا على هؤلا المخالفين لنا اما المطرفه فما عدم واما
الاخرون فوجهان احدهما ان مذهبهم هذا مبني على اصل قد افتدناه فيما
مضى وثانيهما ان نقول لا شك انه وقع الفعل منه وهو كونه حيا فانها خاصله مع تعذر الفعل فلم تجد
ان لا نصح والحال واحده وهو المسمه المخصوصه بان بسه الحيه
حصولها مع صحته والشرط انصا واحد وهو المسمه المخصوصه فمن صح منه الفعل
خاصله للحي عند تعذر الفعل فلم تجد خصوصها عند صحته فمن صح منه الفعل
تعذر ان لم يكن صح منه لم لم يختلف حاله في كونه حيا مسا سه مخصوصه وقد
ان صحه الفعل منه عند تعذره انما كان لاختلاف ذلك عليه فلابد من امر
تحد له لاجله اتم ناشم تعذر تا اصول حصته اذ لها الراجعنا صح منه الفعل

الباب الثاني في قادرية القادر

والرابع انه لا بد من امر لاجله صح مع حوار ان لا يصح والخامس ان ذلك الامر
ليس الا وجود مغنى وهو الذي عبرنا عنه بالقدرة اما الاصل الاول فقد
تقدم الكلام عليه في مسئله قادر واما ان صحه الفعل حصلت مع الجواز
فقد قال بن مويه انها لو وجبت للقادر لم يكن بم ما يقتضي وجوبها الا الذات
او ما هي عليه فيلزم استواء الاجسام في كونها قادره وان لا يختص مقدوره
جسما وقبد او ان ما يقال قادر به انما هو القديم وان لا شئ فاعل لقادر دون
وان لا يخرج عن كونه قادرا مع نفي الذات قال مولانا علمه وهذا صحيح
الا ان لحصم وهو النظام واتوعلي بنان عمان في كون الحي جسما كما تقدم فلا
يلزمهما استواء الاجسام واما نعمه الوجوه فلا يلزمه فان قيل هلا كان
صحه الفعل منا مقتضاه عن الحيه قلنا لو كان كذلك للزم استواء الاحياء في
القادر به وعدم نفاصلها وعدم الحصال المقدورة لا نها تكون مع المقدورة
على استواء ويلزم ان تصح الفعل بكل ما يصح به الادراك والمعلوم ان بعضها
يدرك به لا يصح به الفعل كصحه الاذن وان لا يفترق حال الاشياء في صحه
ومرضه وان تصح مقدورة بين قادرين لحصل الحسه في الاحياء واما الامر الثالث
وهو ان الحال واحده والشرط واحد فلا شك ان الحيه والسه خلاف حال
صحه الفعل من احدنا وحال بقدرة من الله تعالى ضحت الصحه مع جواز انه لا يحصل
الاصل الرابع وهو انه لا بد من امر لاجله حصلت الصحه مع جواز انه لا يحصل
وقد تقدم ان ذلك معلوم ضرورة في الكاسئه فكذلك في القادر به وفي كل
ما حصل مع الجواز واما الاصل الخامس وهو ان ذلك الامر ليس لا وجود مغنى
فلما تقدم في اثبات الكون لكنا نذكر ما يخص هذا الموضع ونقول لا يجوز ان
يكون قادرا بالفاعل المقدم من انه لا يقدر على جعل الذات على ضعفه في حال
بقائها ولا بد له الى ان لا يختص المقدور جنسا ولا عددا اذ لا يخصه الا المغنى
ولان الضعف التي للفاعل يرجع الى الاعراض كما الوجود فكان يلزم ان يصح
منه الفعل بكل اعراضه والمعلوم ان بعضها لا يصح به الفعل كصحه الادراك
وكر مغنى ذلك بن مويه قال مولانا علمه ولقائل ان يقول انك انما
الزمت هذا الوجه بنا على ان كل ضعفه بالفاعل ولا بد ان يرجع الى الاعراض
كما ضعف الوجود ولم يخص ان نان عك ونقول لا نسلم ذلك لما لو كان الفعله

في رجوع صفه الوجود الى الاعراض هي كونها بالفاعل وانا لا نسلم ذلك
واما الدليل عليه بل القول ان نسا الفاعل جعل الصفه المقدوره له ترا جعه
الى الاعراض وان نسا جعلها ترا جعه الى الجمله فقط ولا مانع من ذلك
فالاولى الاستدلال لما قدمنا من انه لا تعلق قادريه الفاعل بالصفه على
حيالها لما يلزم من صحه استغنائها بالمتعلق وذلك محال فما ادى اليه فهو محال
فاذا بطل كون القادر به بالفاعل لزم كونها معنويه لا نها جايزه ولا حاجز من
الصفات الا ما اثرفه الفاعل والمعنى واستدل ابو هاشم على ان القادر به
معنويه باختلاف الاعضاء في القوى اذ لو كانت بالفاعل لما اختلفت وان ثبت
قلت وحدنا القادر يختلف حاله في القوه في الاوقات ولو كانت بالفاعل لما
اختلفت حاله قال مولانا علمه وهذا وجه حسن خلا انه مبني على ان
الصفه الموثر للفاعل لا تصح توايد ها كالوجود والخصم ان نازع في ذلك ونقول
لم تصح توايدها ولا وجه للمنع من ذلك فاما القياس على الوجود فلا نصح الا
لو كانت العله في امتناع توايده كونه بالفاعل والخصم لا نسلم ذلك بل يقول
لا معنى لتوايد الوجود لانه حروج من عدم فلا تعقل فيه التوايد بخلاف
القادر به فان التوايد فيها يعقل فلا نصح فيا نن نجدها على الاخر واستدل
بن مويه بان القادر به لو لم يكن لمعنى لصح مزاحمه نا الاختراع والا متنعنا عن استعمال
الالات في الفعل اذ لا وجه نفتضي الاحتياج الى استعمال الاله حينئذ قال
مولانا علمه وهذا وجه قوي جدا الا حتج من قال بوجوب القادر به في
الحيوان بان قال لكونه حيا نوجب كونه قادرا بشروط الصحه كما نوجب كونه مدركا
بشروط ارتفاع الموانع قلنا هذا باطل ما قدمنا من انه يلزم ان لا يختص المقدور
جنسا ولا عددا وان تصح مقدورة من قادرين لمماثل الحيه فيلزم مماثل القادر به
مسئله واختلف الناس في ماهيه القدره فقالت المعتزله من المعتزله ان
القدره عرض وليست بجسم وقال هشام بن سالم وضرار بن عمرو وحفص الفرد
بل هي جسم وذلك الجسم لعضل العالم وقال هشام بن الحكم وهشام
الاثر مني بل هي ما لاجله الفعل لانه من لا قدره منه من وقت ومكان لكن
الامر مني القدره بان قال بان كل ذلك مقدم على الفعل غير مقارن له واذا
اردنا الرد عليهم قلنا لو كانت القدره جسما كان عموما جسما كما المالوان من الجنس

القادر وما هيته القدره

مثال ذلك ما نقوله في ماهية الجسم انه العرض الطويل العميق فهذا مطابق
اذ لو نقص الالفاظ احتمل وقال بعضهم المطلس هو كلام وجيز دال على امرين
اثنين عما سواه وقال بعضهم هو كلام مختصر جامع لما تعرفه عن التفصيل والحد
ينقسم الى حقيقي ورسمي فالحقيقي ما تناول ذاتيات المحدود التي لا يكون هو ما هو
الا بها كما ذكرنا في حد الجسم والرسمي ما تناول لوازم المحدود التي لا يكون هو ما هو
دونها وذلك كما نقول في حد القبيح انه الفعل الذي يستحق فاعله الذم من
المختار من حيث هو مختار فان استحقاق الذم من لوازم القبيح وقد يكون قبيحا وان
لم يستحق فاعله الذم كما في فعل الصبيان والمجانين واعلم ان المعلومات تنقسم
نوعا لا يدرك حده لجلايته وهو ما علمت نفاصيله ضرورة ولم يلتبس بغيره
ومنها ما يحتاج الى الحد لتميزه به وقد اختلف العلماء في اشياء هل لها حد ام لا ذكرناها
نقولنا **مسئلة** قال القاضي وابو رشيد **ولا يصح ان يحد الموجود لوضوحه**
لان كل حد لا يجعله بل اذا اطلق تاديا لفهم الى معناه على اكمال والتمام فلا
يمكن حد الله لان اي شيء حد به فقولنا موجود اوضح منه والحد يسقط لفظ حتى
يكشف عن معنى لفظ خفي **وقال شاذ المشائخ بل يحد** فلك هو الصحيح
كانه انما يعلم ضرورة الموجود على سبيل الجملة وهو ايده الله الذي ليس بمعدوم او ليس
على سبيل التفصيل وهو كونه ذا الهية موجودا ويدل عليها فمهما انما يعلم
ذلك لاضرورة قلت وكلا طرفي القاضي وابن رشيد محالان في وجوب تحديده
حينئذ **واصح ما يحد به** حسبما يقال **هو المخصص بصفة لكونه عليها يظهر**
عندها الصفات والاحكام المقتضاه عن صفة الذات تلك الصفة هي
كونه موجودا وهذا الحد مبني على ان الذات اذا عرفت بما نقوله انها شيء
ولا يمكن ان الوجود شرط في حصول الصفة المقتضاه عن صفة الذات والحكم فانها
الاتوى ان التحيز مقتضى عن الجوهرية وهي لا يحصل الا عند الوجود وكذلك الاحكام
المقتضاه عن صفة الذات وهي المماثلة والمخالفة وصحة كون الشيء معلوما او كذلك
المقتضاه عن المصدرية وهي التحيز فاحكامها ثلثة احتمالة للاعراض وصحة ادراكه عليها
ومنعه عنه من ان يكون بحث هو **نعم** وقد حده ابو عبد الله والبلدي وغيرهما
من المشائخ بحده وذكره كلها مع خوله فلا حاجة الى الاشتغال بذكرها **مسئلة**
قال الاكثر من اصحابنا **والمعدوم يحد** كالموجود وقال **الشيخ** من الزيدية لا يصح

ان **حد قلت واصح ما قيل فيه** ما ذكره ابو رشيد من انه **المعلوم الذي**
ليس بموجود وجه قول الشيخ ان المعدوم ليس له كونه معدوما حال فتحاج
الى صيرورته بها مخالفا للموجود ووجه قولنا ان الاكوان العلما مختلفين في المعدوم
هل هو شيء ام لا وهل هو معلوم ام لا ومع اختلافهم يجب تميزه من كل ما يرتبط
بما نطا لو مذهبه والذي نطا ومذهب انها شيء هو ما ذكرنا وهو الصحيح ويجب
اعتقاده واما قول ابي عبد الله انه هو ما على حاله نضاد صفة الوجود فقد نوى ذلك
على مذهبه ان للمعدوم شيئا معدوما حالا وقد بينا فساده ذلك فيما سبق **واصح**
ما قال اصحابنا في **حد المحدث انه الموجود بعد العدم** وهذا هو حد ابي القاسم
البلخي وقال القاضي هو ما للوجوده ابتداء او قبل هو ما كان بعد ان لم يكن وكلها
متقاربة **واصح ما قلت في حد القديم انه الذي لا اول لوجوده** وقد اختلفت
العبارات في حده وكثرت وهذه اشهرها وقد مر الخلاف في صحة اطلاق نعته
على عز الله تعالى **واصح ما قيل في حد الباقي انما استمر له في الوجود ودام فيما عدا**
وقيل بل هو واجب الوجود والاول هو الاوفر لمعناه اللغوي لان الباقي في
اللغة ما جالت منه صفة الوجود وما الحادث فقد اختلفت العبارات في حده واصح
ما قيل فيه انه ما جد وتلت صفة الوجود **واصح ما قيل في حد الجوهر الفرد انه**
المتحيز الذي لا يمكن تحريه واصح ما قيل في حد الجهل انه اعتقاد الشيء على ما ليس
به وهذا احد قولي القاضي وقال ابو هاشم هو اعتقاد الشيء على خلاف ما هو وقال
ابو القاسم البلخي ما ضاد العلم مضاده البودوك **واصح ما قيل في حد العرض انهما**
كل موجود لا يدخل احد هما تحت الاخر هذا قول سنا لخاوفي لهم لا بد خل
احدهما تحت الاخر احتوائه من الذات والصفة فانهما مذكوران ولستا نعني وقال
بقال الذات عن الصفة ولا الصفة عن الذات لان الصفة لا تعلم على انفرادها
وانما تعلم الذات عليها فالصفة داخلة تحت الذات فلم يكونا عنين وعند البصرية
والبلخي من اصحابنا ان العنين ما يجوز وجود احدهما مع استحالة الاخر فالذات والصفة
عندهم عنان ولست نحتاج لان اهل اللغة لا يقولون ان الصفة مزيدة واجدة على
الذات فلا نصفها بها انما نعني الذات وانما نصفهن بالمعاني الذاتين دون الصفتين
والصفة **مسئلة والقائم نفسه** في لسان اكثر المتكلمين هو ما يحتاج

حسنه الى المحل فصح ان يوصف به الحسن والباري تعالى وقال ابو القاسم
لا هو مما لا يحتاج في وجوده الى غيره وهو الله تعالى لاغير والصحيح ما ذكره
الشيوخ والحجه لنا على ابي القاسم انا نعلم ضرورة سميه اهل اللغه غيره
فاما نفسه فقولون قد صار الحداد قائم بنفسه اي لا يحتاج الى ما يسنده من دراج
او نحوه مسئله والصفه على صحابنا كل امر زايد على الذات مما ليس
بذات مقصور في العلم على الذات قوله مما ليس بذات يخرج المعاني لانها ليست
صفات عندنا وعند الاشعريه انها صفات وقد تقدم تحقيق من هذا وقوله
مقصور في العلم به على الذات اي من علم الذات امكنه العلم بتلك الصفه ولا
يحتاج في العلم به الى ذات اخرى بخلاف كونه عالما وقادرا فانك اذا علمت صدور الفعل
من الذات على وجه الاحكام علمت كونها قادره وان لم تعلم ذاتا اخرى كما سياتي والحكم كل امر زايد على الذات مما ليس بذات غير مقصور في
العلم به على الذات اذا لا يعلم الاسن غيرين او غير ما يجري مجرا العينين
مثال ما لا يعلم الا بين غيرين المماثله والمخالفه فانه لا يمكن ان يعقل ما هيه
المخالفه من الشيئين حتى يتصورهما وكذلك المماثله وهذا واضح ومثال ما لا يعلم
الا سن غير وما يجري مجراه صحه وجود الفعل في نفسه فان هذه الصحه لا تعقل بين
ذات الفعل وبين وجوده بخلاف صحه الفعل من القادر فانه لا يمكن تصور هذه الصحه
الفعل من الشخص حتى تصوره وتصور الفعل وهما غيران حقيقه فلم تعقل الخاتم
الا سن الذي بين وكذلك صعوبه التفكيك بين الجسمين لا يمكن تصورهما الا بعد تصور
ذلك فاعلم ان الصفات تنقسم الى ذاتيه ومقتضاه ومعنويه وبالعاقل تكمل
منها حده سنذكره واما الاحكام فلا يصح ان تكون ذاتيه كما تقدم تحقيقه وصح
ان تكون مقتضاه كالمماثله والمخالفه فانهما مقتصران عن الذاتيه ويصح ان تكون
معنويه كصعوبه التفكيك فان الموجب لها التاليف شروط مقارنه الوطيد من الذوات
كما تقدم تحقيقه وهل تكون بالفاعل مرجوحه واسطه لا اعلم حكما يوثر فيه الفاعل
مرجوحه واشطه واما الصفه معنويه كالوجود والحي الحيوه واضعه الاحياء التي
تقتضي احلها سكون العين كالمين والصفه الذاتيه هي التي متى علم الموصوف علم عليها
اي امكن العلم وكونه معلوما اعتبار غير عين الا لكونه عليها كالحي هو ذيه فانه لا يتصور في

حسن المرو

حسن المرو عن عنه من الذوات الا لكونه عليها ولا يعلم الا لكونه عليها موجودا
ومعدوما هذا مذهب الهاشميه فلا من في الذوات في العدم فانها ليست صفه
ذاته ولا مقتضاه ولا معنويه ولا تجعل الوجود من زايده ذاته عاذات الموجود بل
الوجود عنده هو ذات الموجود دون ما اثبت صفه بالفاعل كما كما نبه على ما مضى بتحقيقه
عنهم وابطال الامر عموما والصفه المقتضاه هي الموجبه صحت وجبت هكذا اذكرا اصحابنا
وعندي ان هذا الحد لا ينكشف به المحدود كما انه لهم منه والاولى عندي ان يقال هي
التي يجب للذات عند وجودها او بعده لاجل اختصاصها بصفه اخرى كالتحيز والمدركيه
وستحيل اهله والصفه المعنويه هي كل صفه اوجبها معنى كالكائنيه والقادريه
كما مر تحقيقه واعلم ان الصفات تنقسم ايضا الى متعلقه وغير متعلقه فالمتعلقه
هي التي مستندة الى مجرد ثبوتها حكم من اختصت به وبين ذات اخرى وهي تسع
القادريه والعالميه والمريديه والكارهيه والمدركيه وكونه مشتهيا ونافرا وظانا
وما ظن فكل واحد من هذه يقتضي ما ذكرنا فالقادريه يقتضي صحه الفعل
من القادر وصحه الفعل هو حكم ثابت بين القادر وبين الفعل وعالم يقتضي صحه
احكام الفعل ومريد وكاره يقتضي صحه الحاد كلام نفسيا واخبارا وشتمي
وما فيقتضي صحه الزياده والنقصان عن فوق اوهما شم وما ظن يقتضي صحه وقوع
الاعتقاد علما وظانا فيقتضي يرجح احد المجوزين لاجل امارة وكل واحد من هذه
الاحكام فانه ثابت بين ما اختصت به الصفه وبين ذات اخرى فقس على ما ذكرناه
في صحة الفعل ولحاجته الى التطويل في التمثيل مسئله واختلف اصحابنا
في ماهيه الحروف الباطل فقال الاكثر اصحابنا ان الحرف الفعل الحسن الواقع من العالم
يسمى فعلا ويسمى عند المكلف حقا قال علماء هذا في اصطلاح المتكلمين
واما في اصل اللغه فالحق هو الثابت يقال لله حق اي ثابت لا ينكر ثبوته ومنه قوله
تعالى عليها القول اي ثبت ما قال فمهما من استحقاقها العقاب فسمي الفعل الحسن حقا
تشبيها بالمعنى اللغوي لانه لاجل حسنه كالثابت الذي لا ينتفي وقال ابو القاسم
بل الحق في اصطلاح العلماء ما حسن فيه وله واداوه وفي الفعل نحو وجوب قضاء الدين والزكاه
فانه يجب قبول القول بوجوبها ويجب اداوها قال والباطل ضده اي ضد الحق وما
لا يحسن وله ولا اداوه قلنا ما ذكرناه اشبه بالمعنى اللغوي فكان اولى وتسميه
اي تسمه الباطل صفا للحق فيه نحو اذا قد كون الباطل من حسن الحق نحو الحق دلته

والشيطان فان الملك ان تمثاله واخذ هما حق وهو السجود لله والاخر باطل وليتا
ضد بن بل متماثلين في الصورة واما اختلفا في الحكم والشيء لا يصح ان يضاد نفسه
لانه يستلزم كونه ثابتا منفيا او حقا باطلا وهو محال والباطل يستعمل في
المعدوم خلقه لغة به يقال العالم قبل خلقه باطل اى معدوم وقد
يستعمل في العبث نحو ان نظام رجل اخر فقول هذا باطل فصح وصفه بانه
باطل تشبيها له بالمعدوم لانه من حيث انه لا وجه يقتضي حسن فعله فصار
تشبيها بالذي لم يفعل ويستعمل في وصف العقود الباطله فيقال هذا
عقد باطل اذا لم يقع على الوجه المشروع تشبيها له اى بالمعدوم لكونه
لم يوجب حقا ولا ساقطا فان كانه لم يقع رأسا وهذه الجمله تم سرح رياضة الافهام
في لطيف الكلام وكان الفراغ من نقله من مسوداته صحوة يوم الربوع في العشر الاول
من سهر رجب الاصب سنة ١٣٣٣ هـ وهذا كلامه في المسوده على السلام

ثم شرح رياضة الافهام في لطيف الكلام

فالحمد لله على نعمه الدوام واياديه الجسام فلعتبري ان هذه النعمه من اجلها
واجسمها فسأله ان نوزعنا شكرها انعم علينا به من الحكمه ومن معتقدنا
فيها حتى نكسبنا لها نوالها لحاضره وفاما وعدنه بشخنه وحسن قال
وبكر انا ذهم وان نلحقنا بالعلما الراشدين والائمه المهديين وسلفنا ما تامله
من صالح الاعمال ممهود لى ذلك والقادر عليه ونغفر لنا اذا صرنا اليه
والصلاه على نبيه واله وصحبه الاخيار وكان الفراغ من تاليف هذا السرح
المبارك عند انبساط الشمس يوم الجمعه ثامن سهر رجب الاصب سنه ثمانى عشرين
وماية والف بحضار المحروس وحرفي مهاجرون للظالمين مجاهدون للكافرين
فسئل الله ان يجعلنا على ذلك من الصابرين ونحن والحمد لله على كل حال
وصلواته على رسوله محمد واله خير آل

وكان الفراغ من رسمه نهار الاثنين ١٩ سهر رجب الاصب سنه تسع واربعين والف
ما فعل بوسم مولانا السيد المقام المكرم المعظم بدر الاسلام والمسلمين
والحروه من الملا المكرمين محمد ابن المولى الحسن على الشاطر بن الله اعلا دينه
وكان به محمد الله امين امين وكذلك يحرر السوده حررها السائل لعفو ربه العلى
ولا حول ولا قوه الا بالله العلى العظيم والحمد لله رب العالمين

حسبي الله ونعم الوكيل

هذه الابيات لمولانا علم قال هذه الابيات سار اخرها ان الجمعه الله الى
سرعنها الشيب بالعشر من حادى الاخر سنه ١٣٣٢ وقربه المدح من خزار

ان في باب اكرم الاكرمينا ، مدنبا خايفا بان اتينا
شاكيا باكيا مخافه ان يطلع ، باجل مه العذاب الهمينا
فاتاه مستغفرا مستجيرا ، مستغيثا بعفوه مستعينا
خاشعا خاضعا ذليلا صلا ، مستقيما بجوده مستكينا
كف لا زلت في التلامه ممن ، قد يشي بانه حرم الامرحينا
من تقى حبه اتاه وبالعدل ، وضيعه الوسول الامينا
وبحوض العلوم في الدين حتى ، عرف الخوض الهدى المتبينا
فبكتب وحبره وشروح ، من قراها استفاد علما مكينا
قطع الليل والنهار بتحصيل ، المعاني لنرشد المهتدينا
وجدا للعلا لمن الى الحق ، ومحق الظالمين الغبينا
غفران الفوز امانه بالسوق ، للمحرمين والمومنينا
وعدو للاله مسئول مرجو ، حمولنا والزصينا
والذي او سوقعد ، لمحق الشي بالاحسنين
بالطاف الخفيه ولي ، ورجي بارب علما وسنا

سرفع الله لها وقبلها انه سميع مجيب

شعر مولف الكتاب عليه السلام

هذا كتاب دامغ لجهالة الضلال في علم اللطيف جمعا
من خاض في ابوابه متاملا اضحى عن الزلل الخوف منيعا

نهاية المخطوطة